قيود كوفيد تؤثر على المعنويات

أسعار النفط تتحرك في نطاق محدود بعد انحسار مخاوف الإمدادات

تحركت أسعار النفط داخل نطاق محدود بعد انحسار مخاوف بشأن الإمدادات بدعم تعافي شبكة خط أنابيب أمريكية رئيسية، غير أن فرض قيود جديدة في آسيا وسط تصاعد وتيرة الإصابات بكوفيد19- أثر على المعنويات.

تراجعت حدة نقص البنزين الذي أصاب الساحل الشرقي للولايات المتحدة ببطء ، إذ تلقت ألف محطة أخرى لإمدادات في ظل تعافي منظومة كولونيال بايبلاين التي يبلغ طولها 8900 كيلومتر من هجوم إلكتروني أصابها بحالة من الشلل.

وارتفعت العقود الآجلة لخام برنت ثلاثة سنتات إلى 68.74 دولار للبرميل بحلول الساعة 0511 بتوقيت جرينتش، وزاد خام غرب تكساس الوسيط ثمانية سنتات أو 0.1 بالمئة إلى 65.45 دولار.

وقفز كلا العقدين بنحو 2.5 بالمئة يوم الجمعة وتمكنا من اقتناص مكاسب أسبوعية طفيفة في الأسبوع الماضي، لتحقق ثالث زيادة أسبوعية على التوالي.

وبحسب (رويترز) قال ساتورو يوشيدا محلل السلع الأساسية لدى راكوتين سكيوريتيز: "ليس للسوق اتجاه واضح اليوم، غير أن موجة جديدة من القيود لاحتواء الجائحة في آسيا تنال من المعنويات بالسوق".

خيمت حالة من الحذر على المستثمرين بفعل المخاوف من أن سلالة سريعة الانتشار من فيروس كورونا اكتشفت لأول مرة في الهند تتسرب إلى دول أخرى.

وقالت بعض الولايات الهندية إنها ستمدد إجراءات إغلاق مرتبطة بكوفيد19- للمساعدة في احتواء الجائحة التي راح ضحيتها أكثر من 270 ألف شخص في البلاد.

وحذرت سنغافورة من أن سلالات فيروس كورونا الجديدة تؤثر على المزيد من الأطفال، حيث تستعد الدولة المؤلفة من مدينة لإغلاق معظم المدارس اعتبارا الأسبوع الجاري، بينما أعلنت اليابان حالة الطوارئ في ثلاث مقاطعات أخرى تضررت بشدة من الجائحة.

تونس بانتظار الحصول على منحة أميركية بـ 500 مليون دولار

أعلن وزير الاقتصاد والمالية التونسي علي الكعبي، أن بلاده ستحصل على منحة من الولايات المتحدة بقيمة 500 مليون دولار، تخصص لقطاعات تنموية.

جاء ذلك، في تصريحات لـ "الكعلي" لإذاعة إكسبرس المحلية، قال خلالها إن المنحة ستخصص لصالح قطاع النقل وإعادة هيكلة ميناء رادس في العاصمة، ومساعدة المرأة الريفية.

ولم يذكر الوزير التونسي موعدا لتلقي بلاده المنحة الأمريكية.

وتواجه تونس، ضغوطات في ماليتها العامة وارتفاعا في النفقات الجارية، يقابلها تراجع في المداخيل النقدية، مع استمرار القيود المفروضة لمواجهة جائحة كورونا محليا وعالميا.

علي الكعبي

ولإدارة ماليتها العامة والحصول على السيولة، طلبت تونس من صندوق النقد الدولي، الشهر الماضي، قرضا بقيمة 4 مليارات دولار ضمن مفاوضات برنامج إصلاح اقتصادي جديد.

وعلق الوزير على زيارة أجراها وفد حكومي إلى واشنطن، للتفاوض مع صندوق النقد الدولي بشأن برنامج إصلاح اقتصادي جديد: "هناك مساندة وتفاهم وإرادة من جانب الصندوق لمساعدة تونس".

ونفذ وفد وزاري تونسي بمشاركة "الكعلي" زيارة عمل إلى واشنطن العاصمة، رفقة محافظ البنك المركزي مروان العباسي وعدد من المستشارين، خلال الفترة بين 3 إلى 8 مايو الحالي.

وفي ديسمبر الماضي، صادق البرلمان التونسي على مشروع موازنة بقيمة 19.4 مليار للعام 2021 بعجز متوقع 3.2 مليارات دولار.

توجه فرنسي لإقراض السودان 1.5 مليار دولار لسداد ديون مستحقة

قال وزير المالية الفرنسي برونو لومير، إن بلاده ستقرض السودان 1.5 مليار دولار أمريكي، لمساعدته على سداد قروض مستحقة عليه منذ سنوات.

برونو لومير

جاء ذلك، في كلمة للوزير الفرنسي على هامش أعمال مؤتمر دولي تستضيفه العاصمة باريس، لمساعدة السودان سياسيا واقتصاديا بعد خروجها من قائمة البلدان الراعية للإرهاب.

وفي كلمة له، ذكر لومير أن بلاده ستقدم قرضا للحكومة السودانية بقيمة 1.5 مليار دولار، لسداد ديون مستحقة عليها لصالح صندوق النقد الدولي.. "سيؤكد الرئيس ماكرون في وقت لاحق اليوم، تقديم القرض لسداد متأخرات السودان للصندوق".

وبدأت، أعمال مؤتمر دولي لمساعدة السودان على الاندماج مجددا في المجتمع الدولي، بحسب ما تقول الحكومة الانتقالية في الخرطوم؛ وتستمر أعماله يومين.

ويطمح السودان لإعفائه من ديون خارجية بقيمة 58 مليار دولار مستحقة لمؤسسات مالية دولية، ودائنين ثنائيين رسميين ودائنين تجاريين.

وحصل السودان منذ مطلع العام الجاري، على قروض من دول ومؤسسات مالية، لسداد ديون أخرى مستحقة عليه، لخفض كلفة الإقراض وإعادة بناء الدين العام.

وخلال وقت سابق من الشهر الجاري، توصل السودان وصندوق النقد الدولي، رسميا إلى خطة تمويل للخرطوم تخصص لتخفيف ديونها المستحقة.

وقالت "كريستالينا جورجيفا"، مديرة صندوق النقد الدولي في بيان صدر، الإثنين الماضي، إن المجلس التنفيذي للصندوق وافق على خطة تمويل من شأنها أن تساعد في تخفيف الديون المستحقة على السودان. واستعاد السودان بشكل تدريجي نسق العمليات المالية الدولية والتحويلات النقدية العابرة للحدود، بعد رفع اسمه من قائمة "الدول الراعية للإرهاب" الأمريكية نهاية العام الماضي.

تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي الصيني إلى 9.8 بالمئة في أبريل

تباطأ نمو الإنتاج الصناعي الصيني إلى 9.8 بالمئة خلال أبريل الماضي، على أساس سنوي، نزولا من 14.1 بالمئة في مارس السابق له.

وقالت الهيئة الوطنية للإحصاء الصيني في بيان، أن الإنتاج الصناعي نما بنسبة 14.1 بالمئة في أبريل، مقارنة مع ذات الفترة من 2019.

ومؤشر الإنتاج الصناعي لدى الصين، أحد الأدوات التي تعتمد عليها عديد الأسواق حول العالم، لمعرفة حركة الإنتاج والاستهلاك، وتنعكس نتائجها خارجيا وعلى أسعار النفط، كون بكين أكبر مستورد للخام بمتوسط 10 ملايين برميل يوميا.

وخلال الشهور الأربعة الأولى 2021، ارتفع الإنتاج الصناعي بنسبة 20.3 بالمئة على أساس سنوي، بينما بلغت النسبة 24.5 بالمئة في الربع الأول 2021.

ويستخدم الإنتاج الصناعي لقياس نشاط المؤسسات الكبيرة، التي يبلغ حجم مبيعاتها السنوية 20 مليون يوان على الأقل (3.11 ملايين دولار).

وبحسب البيانات، نما إجمالي الإنتاج الصناعي للقطاع الخاص المحلي بنسبة 11.5 بالمئة في أبريل على أساس سنوي، بينما نما الإنتاج لدى الشركات المملوكة للدولة بنسبة 8.6 بالمئة.

وعلى الرغم من تباطؤ نمو الإنتاج الصناعي الصيني خلال الشهر الماضي، لكنه يبقى أحد أعلى معدلات النمو العالمية خلال الفترة، وسط تأثيرات سلبية لجائحة كورونا على قطاعات التصنيع.

الجزائر تصادق رسمياً على اتفاق التجارة الحرة الإفريقية

صادقت الجزائر رسميا، على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية الموقع في مارس 2018، بمدينة "كيغالي" الرواندية. جاء ذلك وفق آخر عدد للجريدة الرسمية الجزائرية، ، واطلعت عليه "الأناضول".

و"وقع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، مرسوما رئاسيا في 5 أبريل 2021، يتضمن المصادقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية".

وكان اجتماع لمجلس الوزراء الجزائري أعطى الضوء الأخضر الصيف الماضي، للمصادقة على الاتفاق المؤسس لمنطقة التبادل الحر الإفريقية.

وفي يوليو 2019، أعلن الاتحاد الإفريقي، إطلاق الاتفاقية القارية للتبادل الحر بهدف تطوير المبادلات التجارية بين بلدان القارة.

وتنص الاتفاقية على استفادة الدول المنضمة من رفع القيود الجمركية، التي يمكن أن تصل إلى صفر بالمئة على مدى 5 سنوات بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، في يناير 2021.

ومن المنتظر أن تشمل الاتفاقية 55 دولة إفريقية، يتجاوز عدد سكانها 1.2 مليار نسمة.

ويتوقع الاتحاد الإفريقي زيادة في حركة التجارة بين دول القارة بنسبة 60 بالمئة بعد عام من دخول المنطقة حيز التنفيذ.

وتسعى الجزائر إلى رفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية، وخاصة بلدان الساحل، عبر طرق برية صحراوية تربطها بمالي والنيجر وموريتانيا.

ولا تتعدى نسبة التبادل التجاري السنوي بين الجزائر والبلدان الإفريقية الأخرى مجتمعة 3 بالمئة من إجمالي حجم التجارة الجزائرية الخارجية، وفقا لبيانات رسمية جزائرية.

وفي 2020، سمحت الجزائر باستئناف التجارة الحدودية والمقايضة في محافظاتها الجنوبية المتاخمة لدولتي مالي والنيجر، بعد توقفها لسنوات لـ"دواع أمنية".

وأطلقت الجزائر، قبل سنوات، خططا لزيادة صادراتها نحو بلدان إفريقية، وافتتحت صيف 2018 معبرا حدوديا بريا لأول مرة مع موريتانيا، لتصدير منتجات جزائرية إلى دول غربي إفريقيا.

البنك الدولي: هبوط التحويلات للدول النامية 1.6 بالمئة في 2020

أعلن البنك الدولي، انخفاض تدفقات التحويلات المسجلة رسميًا إلى البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل 1.6 بالمئة، إلى 540 مليار دولار خلال عام 2020، رغم تداعيات جائحة كورونا.

وقال البنك في تقرير، أن تدفقات التحويلات المالية ظلت مرنة خلال العام الماضي، مسجلة انخفاضًا أقل من توقعات سابقة، مقارنة مع 548 مليار دولار في عام 2019.

وقدر التقرير السابق للبنك الدولي في 29 أكتوبر 2020، انخفاضا في التحويلات بنسبة 7 بالمئة، إلى 508 مليارات دولار بسبب تداعيات الجائحة.

وأفاد التقرير بأن الانخفاض بالتحويلات المسجلة في عام 2020 كان أقل مما حدث خلال الأزمة المالية العالمية لعام 2009 المقدرة بـ4.8 بالمئة.

وتابع التقرير: "شملت الدوافع الرئيسة للتدفق المطرد الحوافز المالية التي أدت إلى ظروف اقتصادية أفضل من المتوقع في البلدان المضيفة".

وأشار أيضا إلى تحول التدفقات من النقد إلى القنوات الرقمية ومن القنوات غير الرسمية إلى القنوات الرسمية، والتحركات الدورية في أسعار النفط وأسعار صرف العملات.

ويفترض التقرير أن الحجم الحقيقي للتحويلات، التي تشمل التدفقات الرسمية وغير الرسمية، أكبر من البيانات المبلغ عنها رسميًا، على الرغم من أن مدى تأثير "كوفيد-19" على التدفقات غير الرسمية غير واضح.

وتزداد أهمية التحويلات المالية حول العالم في كونها مصدر للنقد الأجنبي والتمويل الخارجي للبلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.

زيادة حجم الصادرات التركية إلى ليبيا 58 بالمئة

حققت الصادرات التركية إلى ليبيا، زيادة بنسبة 58 بالمئة، خلال الأشهر الـ4 الأولى من عام 2021، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت.

وارتفعت قيمة الصادرات التركية إلى ليبيا، خلال هذه الفترة، إلى 826 مليون دولار. وفي أبريل الماضي لوحده، زاد حجم الصادرات التركية إلى ليبيا، بنسبة 228 بالمئة، مقارنة بالشهر ذاته من العام الماضي.

وفي حديثه للأناضول، قال مرتضى قرنفيل، رئيس مجلس العمل التركي الليبي في مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية التركي، إن اهتمام حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا برئاسة عبد الحميد الدبيبة، بالمستثمرين الأتراك، انعكس إيجابياً على أرقام التبادل التجاري بين البلدين.

وأشار إلى أن الفرص متاحة في ليبيا للاستثمارات السريعة في بعض القطاعات، مثل الطاقة، والصناعات الدفاعية، والمواد الغذائية، وإعادة التدوير.

«راين إير» الإيرلندية تخسر مليار يورو بعد انهيار الملاحة الجوية

سجلت "راين إير" الإيرلندية للطيران التي تأثرت بالجائحة خسارة صافية قدرها مليار يورو خلال سنتها المالية بسبب انهيار حركة الملاحة الجوية لكنها أكدت أن مرحلة النهوض بدأت. ووصفت الشركة السنة المنصرمة على أنها الأصعب منذ تأسيسها قبل 35 عاما. وتراجعت إيراداتها 81% لتصل إلى 1.64 مليار يورو على 12 شهرا.

وقالت "بسبب الجائحة انهارت حركة الملاحة الجوية بين ليلة وضحاها وتراجع عدد المسافرين من 149 مليونا إلى 27.5 مليونا بعدما فرض الكثير من الحكومات الأوروبية حظر سفر أو قيودا فضلا عن إجراءات اغلاق وطنية".

وأضافت "نحن متفائلون مع طرح لقاحات كثيرة مضادة لفيروس كورونا في الفترة الأخيرة ونأمل أن يسهل استخدامها في انتعاش حركة الملاحة الجوية بين الدول الأوروبية والسياحة هذا الصيف. وفي حال انجزت عملية التلقيح في غالبية الدول الأوروبية كما هو متوقع بحلول سبتمبر يمكننا أن نأمل بانتعاش قوي في النصف الثاني". وتتوقع أن يراوح عدد الركاب خلال السنة بين 80 و 120 مليونا. مشيرة إلى أن "السيناريو المرجح للعام 2022 هو الاقتراب من التوازن المالي".

«فيتش»: صدمة كورونا أوقفت المسار النزولي لديون مصر

قالت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية، إن صدمة جائحة كورونا أوقفت المسار النزولي لديون مصر خلال العام المالي الحالي، إلا أنها ستعاود استئناف رحلة الهبوط خلال العام 2021 /2022.

وأفادت الوكالة في تقرير، بأن الديون ستواصل الهبوط اعتبارا من العام المالي المقبل، بعد أن ارتفعت من 84 بالمئة كنسبة للناتج المحلي في السنة المالية 2019، إلى 90 بالمئة بالعام الحالي.

وحسب التقرير، فإن أكثر من نصف الدين الخارجي مستحق لمؤسسات متعددة الأطراف، في وقت تتمتع مصر بعلاقات جيدة معها.

وأضافت فيتش أن القطاع المصرفي المحلي، يوفر قاعدة مستثمرة في ديون العملة المحلية مما يخفف من مخاطر الائتمان المرتبطة.

وتوقعت الوكالة انخفاض تكاليف الفائدة؛ ويرجع ذلك أساسا إلى انخفاض أسعار الفائدة.

وكشفت أن الحكومة المصرية تتوقع زيادة 7.1 بالمئة في متطلبات التمويل لتصل إلى 68 مليار دولار بميزانية العام الجديد، سيتم تغطية معظمها من التمويل المحلي (ما يعادل 63 مليار دولار).

وتبدأ السنة المالية في مصر مطلع يوليو حتى نهاية يونيو من العام التالي، بحسب قانون الموازنة في البلاد.